

صرح حمدي عبد العزيز المتحدث الرسمي لوزارة البترول أن الاتفاق الذي تم بين شركات قطاع خاص لاستيراد الغاز من إسرائيل واستقباله سيخضع للقوانين المنظمة وعلى الشركات الخاصة التقدم بطلباتها رسمياً للنظر فيها وفقاً للضوابط الموضوعه في هذا الشأن.

وأكد عبد العزيز أن مصر ماضية في طريقها لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي بنهاية العام الحالي وتحقيق فائض من الغاز خلال عام 2019، وتنفيذ إستراتيجيتها لتحويل مصر كمركز إقليمى للطاقة ويشمل ذلك استقبال الغاز من عدة دول في شرق البحر المتوسط ومنها إسرائيل وقيرص.

وأشار أن مصر لديها البنية الأساسية من خطوط أنابيب ومحطات إسالة لتكون ممر للطاقة والغاز الطبيعي وهذه البنية الأساسية قابلة للتوسع بإضافة محطات إسالة جديدة سواء في إدكو أو دمياط.

وأكد أن قانون تنظيم سوق الغاز الجديد يسمح للشركات بشراء الغاز واستيراده وإعادة بيعه سواء في السوق المحلى أو إعادة تصديره من خلال محطات الإسالة وفقاً لما حدده القانون ولأحتته التنفيذية وان هذا التوجه سوف يحقق قيمة مضافة للاقتصاد المصرى بالاستفادة من الغاز المورد باعادة استخدامه في العديد من الصناعات أو من خلال إعادة تصديره.

وأضاف أن هناك عدة دول في المنطقة تسعى للقيام بهذا الدور المحورى كمركز إقليمى للطاقة وأن مصر لديها كل المقومات للقيام بهذا الدور الاستراتيجى في المنطقة، مشيراً إلى أن استقبال الغاز الاسرائيلى جزء من الحلول المطروحة للتوصل لاتفاق بشأن قضايا التحكيم المطروحة بين الشركات.